I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] إرتفاعاً سنوياً بقيمة 103 مليار ليرة (3.3 في المائة) خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017 ليصل إلى 3,195 مليار ليرة مقارنةً مع 3,092 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016[2]. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الرواتب، الأجور وملحقاتها (1.7 في المائة)، ونمو معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة (7.6 في المائة). علاوةً على ذلك، بلغت قيمة التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب 174 مليار ليرة مع نهاية أيار 2017، بارتفاع 0.9 في المائة مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016.

من حيث المكونات، شكّلت الرواتب الأساسية نسبة 69 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– أيار 2017، تلتها التقديمات الاجتماعية (17.2 في المائة)، والمنافع الوظيفية (4.5 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنّفة" النسبة المتبقية من المجموع والبالغة 9.3 في المائة.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– أيار من الأعوام 2015، 2016 و2017

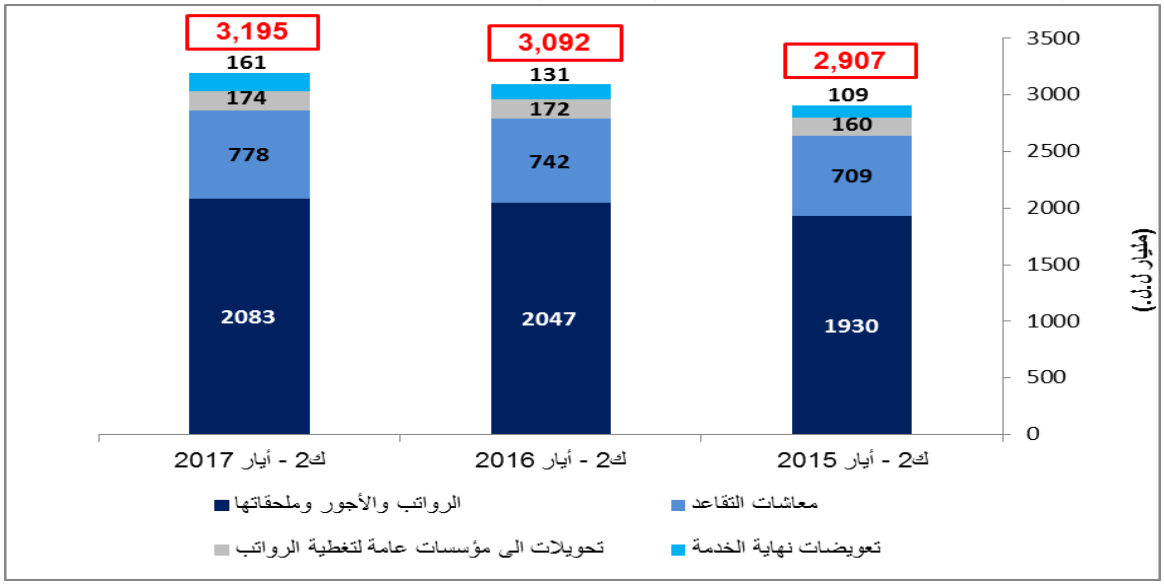

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجلت نسبة 65.6 في المائة في كانون الثاني– أيار 2015، 67.4 المائة في كانون الثاني– أيار 2016، و69.1 في المائة خلال كانون الثاني– أيار 2017. إن الإرتفاع السنوي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية يعود إلى أنّ معدّل نموّها السنوي هو أعلى من معدل نمو النفقات الجارية الأوليّة خلال الفترة قيد الدرس.

إضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 33.5 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية أيار 2015، وانخفضت لحدود 33 في المائة مع نهاية أيار 2016، ثمّ عادت وارتفعت إلى 36.6 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية أيار 2017. وكذلك، يعود ارتفاع حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات بشكل أساسي إلى تراجع سنوي في

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.
[2] إن الأرقام المعتمدة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيار 2017.
[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

إجمالي النفقات بنسبة 6.9 في المائة خلال كانون الثاني – أيار 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني– أيار 2017

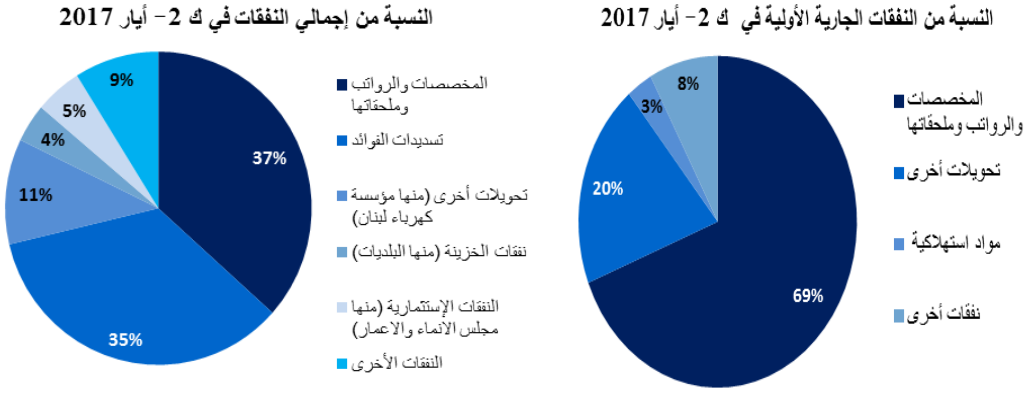

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: النفقات الاخرى تتضمن دفعات المستشفيات،الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 34 مليار ليرة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017، وذلك من 2,048 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2016 إلى 2,083 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2017[4]. إن السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع يكمن في الزيادة بقيمة (i) 91 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز العسكري، (ii) 9 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز المدني، (iii) 8 مليار ليرة في اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة، و(iv) 9 مليار ليرة في في رواتب الجمارك. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي تراجع بقيمة 86 مليار ليرة في الرواتب الأساسية وملحقاتها للجهاز التربوي.

في التفاصيل، يعود إرتفاع مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها إلى الزيادة بقيمة (i) 25 مليار ليرة في الرواتب الأساسية و10 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجيش، (ii) 35 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية و12 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، و(iii) 7 مليار ليرة في الرواتب الأساسية و2 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لقوى الأمن العام. قابل هذه الزيادات جزئيًا تراجع بقيمة 83 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

علاوةً على ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 32.7 في المائة من مجموع الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– أيار 2016، ثمّ ارتفعت هذه النسبة إلى 37.6 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2017[5]. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الانفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس:

---

[4] هناك اختلاف بسيط بين هذه الأرقام وتلك المنشورة في مرصد الماليّة العام لشهر أيار 2017 وذلك بسبب التدوير.

[5] يعود السبب الرئيسي لإرتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى تراجع مستوى النفقات الأوليّة بنسبة 11.5 في المائة سنويًا خلال كانون الثاني – أيار 2017 وذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع المدفوعات الى البلديات

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– أيار 2016 وكانون الثاني– أيار 2017

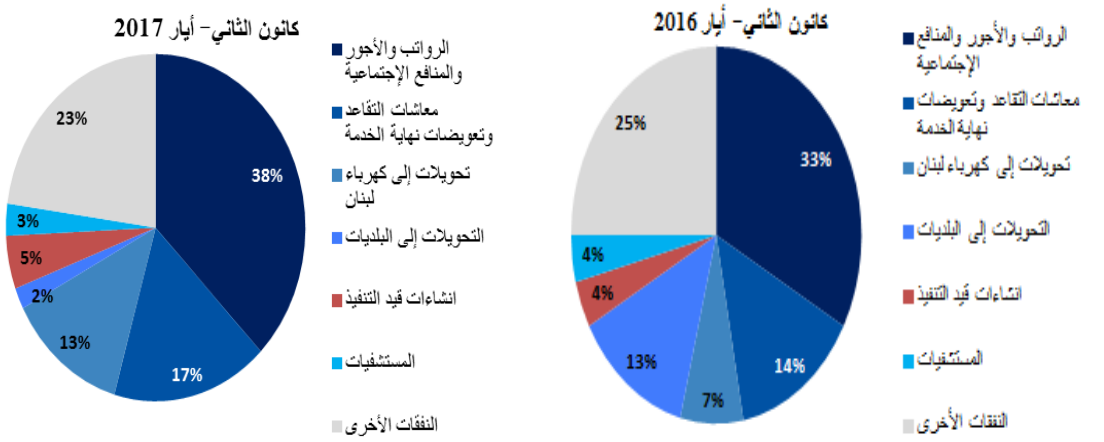

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني– أيار من العامين 2016 و2017

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الجهاز العسكري	**931**	**975**	**39**	**37**	**309**	**357**	**1**	**1**	**1,279**	**1,371**
الجيش	598	624	24	24	183	193	0	0	805	841
قوى الأمن الداخلي	256	269	11	11	94	129	0	0	362	409
قوى الأمن العام	60	67	1	2	23	25	0	1	85	95
قوى أمن الدولة	16	16	3	1	9	9	0	0	27	26
الجهاز التربوي	**403**	**319**	**24**	**24**	**0**	**0**	**18**	**16**	**445**	**359**
الجهاز المدني 1/	**141**	**143**	**28**	**31**	**3**	**2**	**20**	**25**	**193**	**201**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**116**	**124**	**116**	**124**
الجمارك 3/									**15**	**24**
إجمالي الإنفاق	**1,475**	**1,437**	**91**	**93**	**312**	**359**	**155**	**167**	**0**	**3**
									2,048	**2,083**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.

(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.

(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.

(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (i) دفعات المكافآت (ii) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، موظفو الجامعة اللبنانية، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(iii) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II. الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى 1,437 مليار ليرة مع نهاية أيار 2017 بانخفاض بلغ 38 مليار ليرة (2.6 في المائة) مقارنة مع الفترة عينها من العام 2016. يعود هذا التراجع بشكل أساسي الى انخفاض الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

جاءت الزيادة البالغة 4.8 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 25 مليار ليرة و11 مليار ليرة على التوالي. تعود هذه الزيادة بشكل جزئي إلى التقديمات المهنية بقيمة 1.5 مليار ليرة للضباط الإختصاصين[6] بالإضافة إلى توظيف وترقية عناصر الجهاز العسكري. قابل الارتفاع في الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين في الجيش وقوى الأمن الداخلي، تراجع طفيف بقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن الداخلي.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

شهدت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي تراجعاً بنسبة 20.7 في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016، لتصل إلى 319 مليار ليرة. ويعود ذلك من جهة إلى دفع متأخرات استثنائية بقيمة 28 مليار ليرة خلال 2016. من جهة أخرى، يعود تراجع رواتب الجهاز التربوي السنوي إلى انخفاض بقيمة 31 مليار ليرة (48 في المائة) في رواتب الموظفين المتعاقدين في التعليم الإبتدائي والمتوسط، وتدني رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 15 مليار ليرة (8.4 في المائة). قابل ذلك ارتفاع بسيط بقيمة 2 مليار ليرة في رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

شهدت المدفوعات لصالح الجهاز المدني إرتفاعاً بقيمة 1 مليار ليرة (1 في المائة) خلال كانون الثاني– أيار 2017 مقارنة مع الأشهر الخمسة الأولى من العام 2016. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة العدل على النسبة الأعلى خلال كانون الثاني– أيار 2017، حيث بلغت 18.6 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين (18.1 في المائة)، وزارة المالية (9.6 في المائة) ووزارة الصحة العامة (6.7 في المائة). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الأشغال العامة والنقل الارتفاع السنوي الأبرز بقيمة 1.8 مليار ليرة (28.3 في المائة) خلال كانون الثاني – أيار 2017. في المقابل، تراجعت رواتب وأجور موظفي وزارة الخارجية والمغتربين بنسبة 8.3 في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017 بشكل أساسي نتيجة انخفاض الرواتب الأساسية للبعثات الدبلوماسية إلى الخارج وتراجع قيمة مدفوعات المتأخرات.

[6] استنادًا إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17.

جدول 2: رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– أيار من العامين 2016 و2017

(مليون ليرة)	ك2- أيار 2016	ك2- أيار 2017	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني 2017
وزارة العدل	26,913	26,559	19%
وزارة الخارجية والمغتربين	28,159	25,827	18%
وزارة المالية	13,000	13,696	10%
مجلس النواب	13,781	13,445	9%
رئاسة مجلس الوزراء	12,318	12,539	9%
وزارة الصحة العامة	7,829	9,548	7%
وزارة الاشغال العامة والنقل	6,284	8,060	6%
وزارة الزراعة	6,540	6,259	4%
وزارة الدفاع الوطني	4,432	4,524	3%
وزارة الداخلية	4,150	4,250	3%
اخرى	17,818	17,838	13%
المجموع	**141,225**	**142,544**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 47 مليار ليرة (15.1 في المائة) ليسجل 359 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2017. تعود هذه الزيادة الهائلة بشكل أساسي إلى ارتفاع التقديمات الإجتماعية لصالح كل من قوى الأمن الداخلي، الجيش وقوى الأمن العام بقيمة 35 مليار ليرة، 10 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. وقد بقيت التقديمات الإجتماعيّة لصالح كل من قوى أمن الدولة، الجهاز التربوي والجهاز المدني دون تغيير يذكر خلال الفترة قيد الدرس.

بصورة أدق، ارتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017 بشكل أساسي نتيجة الزيادة الكبيرة في كل من تقديمات الإستشفاء ومنح التعليم بقيمة 34 مليار ليرة و2.5 مليار ليرة على التوالي، وقد قابلها جزئيًا تراجع بقيمة 1 مليار ليرة في تقديمات الطبابة.

جاء الإرتفاع في التقديمات المخصصة للجيش خلال الفترة قيد الدرس نتيجة الزيادة في تقديمات المرض والأمومة بقيمة 7 مليار ليرة ومنح التعليم بقيمة 6 مليار ليرة. في المقابل تراجعت التقديمات الإجتماعية وتقديمات الإستشفاء بقيمة 3 مليار ليرة و2.5 مليار ليرة على التوالي.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 124 مليار ليرة خلال كانون الثاني – أيار 2017، مقارنة مع 116 مليار ليرة خلال كانون الثاني – أيار 2016.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 961 1 8/981057
فاكس: 961 1 981059
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb